

إشعار الكشف عن المخاطر والتحذيرات

1. مقدمة

- 1.1. يتم تقديم إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذير ("الإشعار") إليك (المشار إليه فيما يلي باسم العميل و / أو العميل المحتمل) وفقاً لما تتطلبه قواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية ("FSRA") فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بصفقات الشراء والبيع مع KEY WAY MARKETS LTD ("الشركة").
- 1.2. يجب على جميع العملاء والعملاء المحتملين قراءة الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات الواردة في هذا الإشعار بعناية، قبل التقدم بطلب إلى الشركة للحصول على حساب تداول وقبل البدء في التداول مع الشركة.
- 1.3. من خلال الموافقة على شروط وأحكام الشركة عند فتح حساب تداول مع الشركة، يعلن العميل أيضاً أنه يفهم المخاطر التي ينطوي عليها ذلك كما هي معروضة في هذا الإشعار. من المهم أن يظل العميل على دراية بالمخاطر التي ينطوي عليها الأمر، وأن يكون لديه الموارد المالية الكافية لتحمل مثل هذه المخاطر وأن يراقب مواقفه بعناية.
- 1.4. تقوم الشركة بتنفيذ أوامر العميل فيما يتعلق بالأدوات المالية التالية:
- 1.5. عقود الفروقات المالية ("CFDs") في الأسهم والسلع الأساسية والمؤشرات وأزواج العملات (FX)،)
- 1.6. الأسهم المشار إليها فيما يلي باسم "الأوراق المالية"
- 1.7. لأغراض هذا الإشعار، يمكن الإشارة إلى العقود مقابل الفروقات والأوراق المالية معا باسم "الأدوات المالية". ومع ذلك فإن المخاطر التي قد يتعرض لها العميل تختلف، اعتماداً على أنواع الأدوات المالية التي يستثمر فيها.
- 1.8. عقود الفروقات هي منتجات ذات رافعة مالية، وتحمل درجة عالية من المخاطرة ويمكن أن تؤدي إلى خسارة رأس المال المستثمر بالكامل نتيجة لذلك، قد لا تكون العقود الفروقات مناسبة لجميع الأفراد. لذلك، تود الشركة إشعار جميع عملاء التجزئة مسؤولون عن اتخاذ القرار فيما إذا كانت المنتجات الشركة مناسبة لهم وما إذا كان بإمكانهم تحمل المخاطرة بنفقات رأس المال الخاصة بهم. بالإضافة إلى ذلك، تود الشركة أن توضح أن جميع عملاء التجزئة مسؤولون عن استشارة مستشاريهم القانونيين وغيرهم من المستشارين المحترفين قبل الالتزام بأي معاملة و/أو توقيع أي مستند و/أو الدخول في أي ترتيب ملزم قانوناً فيما يتعلق بمنتجات الشركة.
- 1.9. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا المستند لا يشرح ولا يكشف جميع المخاطر والجوانب الهامة الأخرى التي ينطوي عليها التعامل في الأدوات المالية. تم تصميم الإشعار لشرح عبارات عامة طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها التعامل في الأدوات المالية على أساس عادل وغير مضلل.

2. معلومات عن المخاطر المرتبطة بالتداول في الأوراق المالية

يعتمد سعر أو قيمة الاستثمار في الأوراق المالية على التقلبات في الأسواق المالية. الأداء السابق ليس مؤشراً على الأداء المستقبلي. تشمل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية مخاطر البلد، والمخاطر الناشئة عن الخصائص المحددة للورقة المالية بما في ذلك موقع أو موطن المصدر وأمين الاكتتاب، وطبيعة حقوق الشركات المرتبطة بالورقة المالية، وما إلى ذلك.

تداول الأسهم مناسب فقط لأولئك العملاء الذين يفهمون المخاطر تماماً، ومن الناحية المثالية، لديهم خبرة سابقة في التداول. إذا لم تكن متأكداً، فمن المستحسن طلب المشورة المستقلة.

ويرد أدناه تحليل إرشادي للمخاطر

مخاطر السيولة: تتأثر سيولة الورقة المالية بشكل مباشر بالعرض والطلب على تلك الورقة المالية وأيضاً بشكل غير مباشر بعوامل أخرى، بما في ذلك اضطرابات السوق أو مشكلات البنية التحتية، مثل عدم وجود تطور أو اضطراب في عملية تسوية الأوراق المالية. في ظل ظروف تداول معينة، قد يكون من الصعب أو المستحيل تصفية أو الحصول على مركز. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات الحركة السريعة للسعر إذا ارتفع السعر أو انخفض إلى حد أنه بموجب قواعد تداول البورصة ذات الصلة يتم تعليقه أو تقييده. إن وضع أمر وقف الخسارة لن يحد بالضرورة من خسائرك إلى المبالغ المقصودة، ولكن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المحدد..

مخاطر الائتمان: خطر عدم قدرة مصدر أو ضامن الورقة المالية، عادة لأسباب مالية، على سداد أصل الدين و/أو الفائدة فيما يتعلق بالمنتج أو الوفاء بالتزاماته المالية فيما يتعلق بالمنتج، مع ما يترتب على ذلك من خسارة للمستثمر.

مخاطر السوق: قد يؤدي تقلب السوق إلى تحرك سعر الورقة المالية بشكل كبير من وقت استلام أمر العميل إلى وقت تنفيذ الأمر. يجب أن يدرك العملاء أن هناك مخاطر مرتبطة بالأسواق المتقلبة، خاصة عند أو بالقرب من فتح أو إغلاق جلسة التداول القياسية وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر:

- التنفيذ بسعر مختلف اختلافاً جوهرياً عن آخر سعر تم الإبلاغ عنه في وقت إدخال الأمر، بالإضافة إلى التنفيذ الجزئي أو تنفيذ الأوامر الكبيرة في العديد من المعاملات بأسعار مختلفة؛
- التأخير في تنفيذ أوامر الأوراق المالية التي يجب على وسيط التنفيذ لدينا إرسالها إلى البورصات و / أو الأوامر الموجهة يدوياً أو المنفذة يدوياً؛
- أسعار الافتتاح التي قد تختلف اختلافاً كبيراً عن إغلاق اليوم السابق؛
- أسواق مغلقة (عرض السعر يساوي الطلب) ومقاطعة (عرض السعر أعلى من الطلب)، مما قد يمنع تنفيذ أوامر العميل؛

تقلب الأسعار: هو أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الأوامر. عندما يكون هناك حجم كبير من الأوامر في السوق، يمكن أن تحدث اختلالات في الأوامر وتراكمات. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتنفيذ الأوامر المعلقة. عادة ما يحدث هذا التأخير بسبب حدوث عوامل مختلفة:

- عدد وحجم الطلبات التي سيتم معالجتها؛
- السرعة التي يتم بها تقديم عروض الأسعار الحالية (أو معلومات البيع الأخير) إلى وسيط التنفيذ وشركات الوساطة الأخرى؛ و
- قيود قدرة النظام المطبقة على البورصة المعنية، وكذلك على وسيط التنفيذ والشركات الأخرى.
- مخاطر العملة: عندما تكون الأوراق المالية التي يختار العميل التداول بها مقومة بعملة أخرى غير العملة الافتراضية لحساب العميل (مثل اليورو)، فإن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية قد تؤثر على أرباح وخسائر العميل المحتملة.

المخاطر التشغيلية: يمكن أن يكون للمخاطر التشغيلية، مثل الأعطال أو خلل في الأنظمة والضوابط الأساسية، بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات، تأثير على تداول العميل.

مخاطر الأعمال: المخاطر المتعلقة بأداء الأعمال للكيانات التي يختار العميل الاستثمار فيها من خلال التداول في أوراق مالية معينة، والتي تشمل أعمال هذه الكيانات التي تدار بشكل سيء؛ ويلاحظ أن قرارات الشركات التي تؤثر على موظفي الشركة والمنظمة والعمليات وغيرها يمكن أن يكون لها تأثير خطير على قيمة استثمار العميل.

حقوق التصويت: قد لا يتمتع العملاء بحقوق التصويت لأي من الأوراق المالية التي يستثمرون فيها، (وتشمل هذه حقوق التصويت فيما يتعلق بإجراءات الشركات مثل عروض المناقصات وعروض الحقوق وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، قد لا تتاح للعميل الفرصة لممارسة أي حقوق تصويت مرتبطة بالأوراق المالية التي يستثمر فيها.

توزيعات الأرباح: إن دفع أرباح الأسهم من قبل الشركة غير مضمون. علاوة على ذلك، في حالة توزيعات أرباح الأسهم (أي أرباح الأسهم المدفوعة في الأسهم بدلاً من النقد)، قد يتم استلام توزيعات الأرباح إما في شكل أسهم أو في المعادل النقدي لقيمة عدد الأسهم التي يحق للمركز الحصول عليها. بالإضافة إلى ذلك، قد تخضع الأوراق المالية للعملاء لإجراءات الشركات مثل تجزئة الأسهم.

3. معلومات عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة لتداول خارج البورصة (OTC)

يؤدي تداول عقود الفروقات لتعرض رأس مال العميل للخطر حيث يتم تصنيفها على أنها أدوات مالية معقدة عالية المخاطر وقد يخسر العملاء أكثر من رأس المال/الهامش المستخدم لفتح صفقة واحد، وقد تمتد هذه الخسائر إلى خسارة المبلغ العميل المودع بالكامل لدى الشركة، بما في ذلك أي أرباح لم تسترد. معظم عملاء التجزئة الذين يتعاملون بالتداول الخارجي يخسرون المال. يتخذ العميل قرارات الاستثمار التي تخضع لمختلف الأسواق والعملات والمخاطر الاقتصادية والسياسية والتجارية، وما إلى ذلك، ولن تكون مربحة بالضرورة.

يقر العميل، وبدون أي تحفظ، بأنه على الرغم من أي معلومات عامة قد تكون قدمتها الشركة، فإن قيمة أي استثمار في الأدوات المالية قد تتقلب إما صعوداً أو نزولاً. يقر العميل، وبدون أي تحفظ، بوجود خطر كبير يتمثل في تكبد خسائر أو أضرار نتيجة شراء أو بيع أي أداة مالية ويقر باستعداده لتحمل مثل هذه المخاطر.

يرد أدناه موجز للمخاطر الرئيسية والجوانب الهامة الأخرى لتداول عقود الفروقات:

أ. إن تداول عقود الفروقات ينطوي على المضاربة الكبيرة والخطيرة للغاية ولا يناسب جميع الأفراد، بل المستثمرين فقط الذين:

أ. فهم المخاطر الاقتصادية والقانونية وغيرها من المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، والاستعداد لتحملها؛

ب. الأخذ في عين الاعتبار الظروف المالية الشخصية، فإن مواردهم المالية ونمط حياتهم والتزاماتهم قادرة على تحمل خسارة استثماراتهم بالكامل؛

ج. لديهم المعرفة الكافية لفهم تداول عقود الفروقات والأصول والأسواق الأساسية.

ب. لن تزود الشركة العميل بأي مشورة تتعلق بعقود فروقات الأصول الأساسية والأسواق أو تقدم توصيات استثمارية بما في ذلك المناسبات التي يطلب فيها العميل هذه المشورة و/أو التوصية. ومع ذلك، قد تزود الشركة العميل بالمعلومات والأدوات التي تنتجها أطراف الأخرى على أساس "كما هي" (أي أن الشركة لا توافق أو تصادق أو تؤثر على المعلومات أو الأدوات المذكورة)، والتي قد تكون مؤشراً على تداول الاتجاهات أو الفرص التجارية. . يوافق العميل ويفهم أن اتخاذ أي إجراءات بناءً على المعلومات و/أو الأدوات المقدمة من قبل أطراف ثالثة قد يؤدي إلى خسائر و / أو انخفاض عام في قيمة أصول العميل. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي من هذه الخسائر الناتجة عن الإجراءات التي يتخذها العميل على أساس المعلومات أو الأدوات التي تنتجها أطراف ثالثة.

ج. عقود الفروقات هي أدوات مالية مشتقة تستمد قيمتها من أسعار الأصول / الأسواق الأساسية التي تشير إليها (على سبيل المثال العملة، مؤشرات الأسهم، المعادن، المؤشرات الآجلة، العقود الآجلة، إلخ). لذلك من المهم أن يفهم العميل المخاطر المرتبطة بالتداول في الأصل / السوق الأساسي ذي الصلة لأن التقلبات في سعر الأصل / السوق الأساسي ستؤثر على ربحية تداوله. لمزيد من المعلومات حول سياسة تسعير الشركة، يرجى الرجوع إلى سياسة تنفيذ الطلبات الخاصة بالشركة.

د. لا تضمن المعلومات المتعلقة بالأداء السابق لعقود الفروقات الأصول الأساسية والأسواق الأداء الحالي و/أو المستقبلي. لا يشكل استخدام البيانات التاريخية تنبؤاً ملزماً أو آمناً فيما يتعلق بالأداء المستقبلي المقابل لعقود الفروقات التي تشير إليها المعلومات المذكورة.

هـ. التقلب:

تداول بعض الأدوات المالية ضمن نطاقات واسعة خلال اليوم مع تقلبات الأسعار. لذلك، يجب على العميل أن يدرس بعناية أن هناك مخاطر عالية للخسائر. يُشتق سعر الأداة المالية من سعر الأصل الأساسي الذي تشير إليه الأدوات المالية. يمكن أن تكون الأدوات المالية والأسواق الأساسية ذات الصلة شديدة التقلب. تتقلب أسعار الأدوات المالية والأصول الأساسية بسرعة وعلى نطاق واسع وقد تعكس أحياناً أو تغييرات غير متوقعة في الظروف، ولا يمكن للعميل أو الشركة التحكم في أي منها. في ظل ظروف سوقية معينة، يكون من المستحيل تنفيذ طلب العميل بالأسعار المعلنة مما يؤدي إلى الخسائر. ستتأثر أسعار الأدوات المالية والأصول الأساسية، من بين أمور أخرى، بتغيير علاقات العرض والطلب، والبرامج والسياسات الحكومية والزراعية والتجارية والتداولية، والأحداث السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية، والخصائص النفسية السائدة للسوق ذات الصلة.

و. السيولة:

تشير مخاطر السيولة إلى القدرة على تسهيل الأصول بسهولة دون التعرض لخصم كبير في أسعارها. يقبل العميل ويقر بأن الأدوات الأساسية التي توفرها الشركة في بعض المنتجات المشتقة تكون غير سائلة بطبيعتها أو قد تواجه أحياناً ضغوط مستمرة في السيولة بسبب ظروف السوق المعاكسة. وتُظهر الأصول غير السائلة الأساسية مستويات عالية من التقلب

في أسعارها وبالتالي درجة أعلى من المخاطر، وهذا يؤدي عادة إلى فجوات أكبر في الطلب وأسعار عطاءات الأداة الأساسية مقارنة بما هو راجح في ظل ظروف السوق السائلة. تنعكس هذه الفجوات الكبيرة على أسعار المنتج المشتق الذي تقدمه الشركة.

ز. المعاملات نقدية خارج البورصة في الأدوات المالية المشتقة:

عقود الفروقات التي تقدمها الشركة هي معاملات خارج البورصة (أي تداول خارج البورصة). نحدد شروط التداول (بما يتماشى مع شروط التداول التي يتلقاها مزودو السيولة لدينا)، علينا تقديم أفضل تنفيذ مع مراعاة أي التزامات، والتصرف بشكل معقول ووفقاً لاتفاقية العميل الخاصة بنا وسياسة تنفيذ الطلبات الخاصة بنا. ينتج عن كل تداول لعقد الفروقات يفتحه العميل من خلال منصة التداول الخاصة بنا إدخال أمر مع الشركة؛ لا يمكن إغلاق هذه الطلبات إلا مع الشركة ولا يمكن تحويلها إلى أي شخص آخر.

في حين أن بعض الأسواق خارج البورصة تتمتع بسيولة عالية، فإن المعاملات في المشتقات خارج البورصة أو المشتقات غير القابلة للتحويل تنطوي على مخاطر أكبر من الاستثمار في المشتقات في البورصة لأنه لا يوجد سوق صرف يمكن فيه إنهاء صفقة مفتوحة. فيكون من المستحيل تصفية مركز قائم، لتقييم قيمة المركز الناتج عن معاملة خارج البورصة أو لتقييم التعرض للمخاطر. لا يلزم تحديد الأسعار، وحتى عندما تكون، تحدد من قبل المتعاملين في هذه الأدوات، وبالتالي يكون من الصعب تحديد السعر العادل.

تستخدم الشركة نظام تداول عبر الإنترنت للمعاملات في عقود الفروقات التي لا تدرج ضمن تعريف السوق المنظم أو مرفق التداول متعدد الأطراف، وبالتالي لا تتمتع بنفس الحماية.

ح. لا توجد حماية لغرفة المقاصة:

لا تخضع المعاملات في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة حالياً لمتطلبات/التزامات البورصة أو غرفة المقاصة.

ط. عدم التسليم:

من المفهوم أن العميل لا يملك أي حقوق أو التزامات فيما يتعلق بالأصول/الأدوات الأساسية المتعلقة بالعملة الأصلية التي يتداول بها. لا يوجد تسليم للأصل الأساسي ويتم تسوية جميع عقود الفروقات نقداً.

ي. تعليق التداول:

في ظل ظروف تداول معينة، يكون من الصعب أو المستحيل تصفية أي صفقة. يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات تقلبات الأسعار السريعة إذا ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تعليق أو تقييد التداول في أسعار الصرف ذات الصلة بموجب قواعد التداول. إن فرض وقف الخسائر لن يؤدي بالضرورة إلى تقييد خسائر العميل بالمبالغ

المطلوبة، لأن ظروف السوق تجعل تنفيذ مثل هذا الأمر مستحيلًا بالسعر المحدد. بالإضافة إلى ذلك، في ظل ظروف سوقية معينة، يكون تنفيذ أمر إيقاف الخسارة أسوأ من سعره المنصوص عليه، ويمكن أن تكون الخسائر المحققة أكبر من المتوقع.

ك. الانزلاق السعري:

الانزلاق السعري هو الفرق بين السعر المتوقع للصفقة في عقد الفروقات أو، والسعر الذي تنفذ الصفقة به بالفعل. غالبًا ما يحدث الانزلاق السعري أثناء فترات التقلبات المرتفعة (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية)، مما يجعل من المستحيل تنفيذ أمر بسعر معين وأيضًا عند تنفيذ أوامر كبيرة عندما لا يكون هناك اهتمام كافٍ عند مستوى السعر المطلوب للحفاظ على السعر التداول المتوقع. هناك خطر حدوث انزلاق سعري عند تقديم طلب معنا.

ل. الرافعة المالية والاستدانة:

من أجل تقديم طلب عقد الفروقات، يجب على العميل الاحتفاظ بهامش. عادة ما يكون الهامش نسبة متوازنة نسبيًا من القيمة الإجمالية للعقد. هذا يعني أن العميل سوف يتداول باستخدام "الرافعة المالية" أو "الاستدانة". هذا يعني أن حركة السوق الصغيرة نسبيًا يمكن أن تؤدي إلى حركة أكبر نسبيًا في قيمة صفقة العميل، ويمكن أن يعمل هذا إما ضد العميل أو مع العميل.

في جميع الأوقات التي يفتح فيها العميل التداولات، يجب عليه الاحتفاظ برصيد كافٍ، والنظر في جميع الأرباح والخسائر الجارية، لتلبية متطلبات الهامش. إذا تحرك السوق عكس مركز العميل و / أو زادت متطلبات الهامش، فقد يُطلب من العميل إيداع أموال إضافية في غضون مهلة قصيرة للحفاظ على صفقته. يؤدي عدم الامتثال لطلب إيداع أموال إضافية إلى إغلاق صفقته من قبل الشركة نيابة عنه.

من المهم أن تراقب صفقاتك عن كثب لأن تأثير الرافعة المالية والاستدانة يزيد من سرعة حدوث الأرباح أو الخسائر. تقع على عاتقك مسؤولية مراقبة تداولاتك، وبينما لديك تداولات مفتوحة، يجب أن تكون دائمًا في وضع يسمح لك بذلك.

م. الهامش:

يقر العميل ويقبل أنه بغض النظر عن أي معلومات تقدمها الشركة، فإن قيمة عقود الفروقات تتقلب نزولاً أو صعوداً، بل ومن المحتمل أن يصبح الاستثمار بلا قيمة. يرجع هذا إلى نظام الهوامش المطبق على مثل هذه الصفقات، والذي يتضمن عمومًا إيداعاً أو هامشاً متوازناً نسبياً من حيث القيمة الإجمالية للعقد، بحيث يمكن أن يكون لحركة صغيرة نسبياً في السوق الأساسية تأثير كبير بشكل غير متناسب على تداول العميل. إذا كانت حركة السوق الأساسية في صالح العميل، فيحقق العميل ربحاً جيداً، ولكن تؤدي حركة السوق المعاكسة الصغيرة أيضاً إلى خسارة إيداع العميل بالكامل. تجدر الإشارة إلى أن الخسائر يمكن أن تتراكم خلال فترة زمنية قصيرة.

يجوز للشركة تغيير متطلبات الهامش الخاصة بها، وفقاً لأحكام اتفاقية العميل الموجودة على موقع الشركة على الموقع الإلكتروني في [الشروط والأحكام](#)

ن. معاملات استثمار الخصومات الطارئة:

الخصومات الطارئة هي خصومات محتملة قد يتحملها العميل اعتماداً على نتيجة حدث خارج عن سيطرة و/أو توقعات أي شخص. على سبيل المثال، في حالة تعرض العميل لخسائر تجاوزت رصيده مع الشركة بسبب التقلب الشديد للأداة الأساسية (أي يصبح رصيد حسابه سالباً)، يحق للشركة استخدام الإجراءات القانونية لاسترداد المبلغ المفقود.

س. أوامر أو استراتيجيات الحد من المخاطر:

توفر الشركة أوامر معينة (مثل أوامر "بيع أو شراء لتفادي خسارة"، حسبما يسمح القانون المحلي بذلك، أو أوامر "الحد الأقصى من الخسارة")، والتي تهدف إلى الحد من الخسائر بمبالغ معينة. قد لا تكون هذه الأوامر كافية نظراً لأن ظروف السوق تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذه الأوامر، على سبيل المثال بسبب نقص السيولة في السوق. نحن نهدف إلى التعامل مع مثل هذه

الطلبات بشكل عادل وسريع، ولكن الوقت المستغرق لملء الأمر والمستوى تنفيذه يعتمد على السوق الأساسي. في الأسواق سريعة الحركة، لا يتوفر سعر لمستوى طلبك، أو يتحرك السوق بسرعة وبشكل كبير بعيداً عن مستوى التوقف قبل ملؤه. تستخدم الإستراتيجيات في مجموعات من الصفقات، مثل صفقات "الفرق" و "التوازن" محفوفة بالمخاطر مثل اتخاذ صفقات "طويلة" أو "قصيرة". لذلك، لا يمكن لأوامر الحد الأقصى من الخسارة أو تفادي الخسارة أن تضمن حد الخسارة.

ع. قيم المقايضة

إذا احتفظ العميل بأي صفقة خلال الليل، فستطبق عليه رسوم مقايضة. تحدد قيم المقايضة بوضوح على موقع الشركة ومنصتها ويقبلها العميل أثناء عملية تسجيل الحساب كما هو موضح في اتفاقية الشركة.

يعتمد معدل المقايضة بشكل أساسي على مستوى أسعار الفائدة بالإضافة إلى رسوم الشركة للحصول على تبييت لصفقة مفتوحة. للشركة حرية التصرف لتغيير مستوى معدل المقايضة لكل عقد فروقات في أي وقت، ويقر العميل بأنه سيبلغ بها من خلال مواقع الشركة. يقر العميل كذلك بأنه مسؤول عن مراجعة مواصفات عقود الفروقات الموجودة على مواقع الشركة الإلكترونية على الإنترنت لتحديثها على مستوى قيمة المقايضة قبل تقديم أي طلب مع الشركة.

د. الرسوم والضرائب

4.1. تخضع خدمات الشركة المقدمة للعميل للرسوم المتاحة على موقع الشركة. يجب على العميل قبل بدء التداول، الاطلاع على جميع تفاصيل الرسوم والعمولات والتي سيكون مسؤولاً قانونياً عنها. ويتحمل مسؤولية التحقق من أي تغييرات في الرسوم.

4.2. يجوز للشركة تغيير رسومها في أي وقت، وفقاً لأحكام اتفاقية العميل الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني.

4.3. هناك خطر من تداولات العميل في أي أدوات مالية تخضع للضريبة و/أو أي واجب آخر على سبيل المثال بسبب التغييرات في التشريعات أو ظروفه الشخصية. لا تضمن الشركة عدم دفع أي ضريبة و / أو أي رسوم دمغة أخرى. ولا تقدم الشركة مشورة ضريبية وتوصي العميل بطلب المشورة من متخصص ضرائب مختص إذا كان لديه أي أسئلة.

4.4. العميل مسؤول عن أي ضرائب و / أو أي رسوم أخرى قد تتراكم على تداولاته.

4.5. وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب قابلة للتغيير دون إشعار.

4.6. إذا كان القانون المعمول به ينص على اقتطاع الشركة من أي مدفوعات مستحقة للعميل ما تتطلبه سلطات الضرائب من خصم وفقاً للقانون المعمول به.

4.7. من الممكن أن تنشأ تكاليف أخرى، بما في ذلك الضرائب، تتعلق بالمعاملات التي تتم على منصة التداول، والتي يكون العميل مسؤولاً عنها والتي لا تدفع من خلالنا ولا تفرضها الشركة. على الرغم من أنه يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن حساب الضريبة المستحقة ودون الانتقاص من ذلك، وبوافق على أنه يحق للشركة خصم الضريبة، كما يقتضي القانون المعمول به، فيما يتعلق بنشاط التداول الخاص به على منصة التداول. يدرك العميل أن للشركة الحق في المقاصة مقابل أي مبالغ في حساب تداول العميل فيما يتعلق بمثل هذه الخصومات الضريبية.

4.8. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الشركة فيما يتعلق بتداول عقود الفروقات تُحدد/ تُدرج وفقاً لسياسة تنفيذ أوامر الشركة المتاحة على موقع الشركة على الإنترنت. وأن أسعار الشركة تختلف عن الأسعار المذكورة في أماكن أخرى. تعكس الأسعار المعروضة على منصة تداول الشركة آخر سعر متاح معروف في الوقت الحالي، قبل تقديم أي طلب، ومع ذلك، من المحتمل أن يختلف سعر التنفيذ الفعلي للطلب، وفقاً لسياسة تنفيذ أوامر الشركة واتفاقية العميل. على هذا النحو، فإن السعر الذي يتلقاه العميل عندما يفتح أو يغلق صفقة قد لا يتوافق بشكل مباشر مع مستويات السوق في الوقت الفعلي في الوقت الذي يحدث فيه بيع عقود الفروقات أو يعكس أسعار وسطاء/مزودي الطرف الثالث.

- 4.9. يتم توفير جميع الأسعار التي تعرضها الشركة فيما يتعلق بالأوراق المالية من قبل Safecap Investments Ltd وهي مؤشر على سعر السوق الذي سيتم به تنفيذ أوامر العملاء. سيتم استلام أوامر العملاء على الأوراق المالية من قبل الشركة وإرسالها للتنفيذ إلى وسيط تنفيذ تابع لجهة خارجية ، EXT Ltd. وبالتالي ، فإن العميل يتعرض لخطر السعر الذي يتم به تنفيذ أمره على ورقة مالية ، وينحرف بشكل كبير عن السعر المطلوب / المتوقع الذي تعرضه الشركة..
- 4.10. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي التغييرات التنظيمية إلى تعديلات غير متوقعة وجوهريّة في الأسعار يمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر المحتملة للعميل. قد ينطبق هذا على بعض الولايات القضائية أكثر من غيرها ، وقد يؤثر على استثمار العميل في أوراق مالية معينة أكثر من غيرها.

5. مخاطر الطرف الثالث:

- 5.1. من المفهوم أن الشركة ستضع على الفور أي أموال تتلقاها من العميل في حساب منفصل أو أكثر (يشار إليها بحسابات العملاء) مع مؤسسات مالية موثوقة يمكن الاعتماد عليها مثل مؤسسة ائتمان أو بنوك. وعلى الرغم من أن الشركة يجب أن تمارس المهارة والعناية والاجتهاد النافية للجهالة في اختيار المؤسسة المالية وفقاً للوائح المعمول بها، فمن المفهوم أن هناك ظروفاً خارجة عن سيطرة الشركة وبالتالي لا تقبل الشركة أي مسؤولية أو تتحمل أي من الخسائر الناتجة للعميل نتيجة الإفلاس أو أي إجراءات أخرى مماثلة أو فشل المؤسسة المالية حيث ستُحفظ أموال العميل.
- 5.2. يجوز للمؤسسة المالية التي ستمرر إليها الشركة أموال العميل (وفقاً للفقرة 3.1) الاحتفاظ بها في حساب شامل. ومن ثم، في حالة الإفلاس أو أي إجراءات أخرى مماثلة فيما يتعلق بتلك المؤسسة المالية، يجوز أن يكون للشركة فقط مطالبة غير مضمونة ضد المؤسسة المالية نيابة عن العميل وسيتعرض العميل لمخاطر أن الأموال التي تسلمتها الشركة من مؤسسة مالية، غير كافية لتلبية مطالبات العميل.
- 5.3. تضع الشركة أوامر التنفيذ إلى مكان تنفيذ تابع لجهة خارجية ، أي أن الشركة ليست مكان التنفيذ لتنفيذ أوامر العميل. تقوم الشركة بإرسال أوامر العميل أو ترتيب تنفيذها مع طرف ثالث / (ق) يعرف باسم العملية المباشرة (STP) ويتم شرحها في سياسة "تنفيذ الأوامر". في حالة نقص السيولة لدى مزود السيولة بعد طلب ناجح للعميل، لن تكون الشركة في وضع يمكنها من تسوية المعاملة للعميل (أي دفع فرق تداوله الناجح للعميل).
- 5.4. فيما يتعلق بالتداول في الأوراق المالية، يجب أن يتم شراؤها والاحتفاظ بها من قبل الشركة في حساب باسم الشركة، نيابة عن العميل.
- 5.5. سيتم تجميع الأوراق المالية للعملاء مع الأوراق المالية للعملاء الآخرين في الحساب تحت اسم الشركة، مع وسيط التنفيذ التابع لجهة خارجية. قد لا يكون من الممكن فصل الأوراق المالية لأحد العملاء عن أوراق العملاء الآخرين. وبالتالي، في حدث الشركات، الذي يسبب تغييرات في واحد أو أكثر من الأدوات المالية (مثل دمج الأسهم، وتقسيم الأسهم، وإعادة التنظيم، وعمليات الدمج، وعروض الاستحواذ (وما شابه ذلك)، وتغييرات الأسماء وإعادة العلامة التجارية، وتوزيعات الأرباح، والإعسار، والشطب والتغييرات في القانون أو اللوائح المعمول بها) ستستخدم الشركة المساعي المعقولة لإجراء التعديلات اللازمة في حسابات العملاء بطريقة عادلة وتتماشى مع ممارسات السوق. ومع ذلك ، قد يطلب من الشركة إغلاق المراكز المفتوحة المتأثرة بحدث الشركة. عندما تؤثر أحداث الشركات (مثل عمليات الاسترداد الجزئي) على بعض وليس كل الاستثمارات الموجودة في الحساب تحت اسم الشركة، يجوز للشركة تخصيص الاستثمارات المتأثرة بذلك لعملاء معينين بطريقة عادلة ومنصفة تراها الشركة مناسبة (والتي قد تنطوي على تخصيص تناسبي على سبيل المثال لا الحصر).

6. الإفلاس

- 6.1. قد يؤدي إفلاس الشركة أو عدم وفاءها بالالتزامات إلى تصفية أو إغلاق الصفقات دون موافقة العميل.. في حالة تصفية وسيط تنفيذ تابع لجهة خارجية أو التخلف عن السداد، قد يتم نقل أوامر العميل في الأدوات المالية إلى وسيط آخر.
- 6.2. فيما يتعلق بالتداول في الأوراق المالية، وبشكل أكثر تحديدا في أسهم الكيانات المدرجة، يتعرض العميل لخطر إعسار الكيان المدرج المحدد، مما قد يقلل بشكل كبير من قيمة استثمار العميل. قد يخسر العميل كامل رأس ماله المستثمر.

7. المخاطر الفنية

7.1. يتحمل العميل وليس الشركة مسؤولية مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن فشل، أو تعطل، أو انقطاع، أو انفصال، أو الإجراءات الضارة للمعلومات، أو الاتصالات، أو الكهرباء، أو الأنظمة الإلكترونية، أو غيرها من الأنظمة والتي لم تُنتج عن إهمال جسيم أو تقصير متعمد من جانب الشركة

7.2. إذا أجرى العميل معاملات على نظام إلكتروني، فسوف يتعرض للمخاطر المرتبطة بالنظام بما في ذلك فشل المعدات والبرامج الحاسوبية والخوادم وخطوط الاتصال وفشل الإنترنت. قد تكون نتيجة أي فشل من هذا القبيل أن طلبه لم يُنفذ وفقاً لتعليماته أو لم يُنفذ على الإطلاق. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة حدوث مثل هذا الإخفاق وليست راجعة لإهمال الشركة الجسيم أو التقصير المتعمد. إذ تسعى الشركة جاهدة، باذلة قصارى جهدها، لتزويد العميل بتجربة آمنة وسلسة عبر الإنترنت. ومع ذلك، يقر العميل بالمخاطر المتمثلة في أنه يجب على الأطراف الثالثة (مخترقي الكمبيوتر) شن هجوم منسق ضد أنظمة الشركة والتي قد تؤدي إلى تعطل الخدمات الذي قد ينتج عنه خسائر في العملاء. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية ناتجة عن مثل هذه الهجمات إلى الحد الذي تكون فيه الشركة قد اتخذت جميع التدابير المعقولة على أساس بذل أقصى جهد لدرء مثل هذه الأعمال.

7.3. يقر العميل بأن المعلومات غير المشفرة المرسلة عبر البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مصرح به.

7.4. في أوقات تدفق الصفقات المفرط، قد يواجه العميل بعض الصعوبات في الاتصال عبر الهاتف أو منصة (منصات) / نظام (أنظمة) الشركة، خاصة في السوق السريع (على سبيل المثال، عند إصدار مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية).

7.5. يقر العميل بأن الإنترنت قد يخضع لأحداث قد تؤثر على وصوله إلى موقع الشركة الإلكتروني و/ أو منصة (منصات) / نظام (أنظمة) تداول الشركة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الانقطاعات أو انقطاع الإرسال وتعطل برامج وأجهزة الحاسوب أو انقطاع الاتصال بالإنترنت أو أعطال شبكة الكهرباء العامة أو هجمات مخترقي الشبكات العنكبوتية. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي أضرار أو خسائر ناتجة عن مثل هذه الأحداث الخارجة عن إرادتها أو عن أي خسائر، أو تكاليف، أو التزامات، أو نفقات أخرى (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الأرباح) التي قد تنجم عن عدم قدرة العميل على الوصول موقع الشركة الإلكتروني و/ أو نظام التداول أو التأخير أو الفشل في إرسال الطلبات أو المعاملات ولا يرجع إلى إهمال الشركة الجسيم أو التقصير المتعمد.

7.6. فيما يتعلق باستخدام معدات الكمبيوتر والبيانات وشبكات الاتصالات الصوتية، يتحمل العميل المخاطر التالية من بين المخاطر الأخرى التي لا تتحمل الشركة فيها أي مسؤولية عن أي خسارة ناتجة:

1. انقطاع التيار الكهربائي عن المعدات من جانب العميل أو المزود أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك الاتصال الصوتي) الذي يخدم العميل؛
2. الضرر المادي (أو التدمير) لقنوات الاتصال المستخدمة لربط العميل والمزود (مشغل الاتصالات) والمزود وخدام التداول أو المعلومات الخاص بالعميل؛
3. انقطاع الاتصال (جودة منخفضة بشكل غير مقبول) عبر القنوات التي يستخدمها العميل أو الشركة أو القنوات المستخدمة من قبل المزود أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك الاتصالات الصوتية) التي يستخدمها العميل أو الشركة؛

4. خطأ أو عدم اتساق مع إعدادات متطلبات منصة العميل.
5. التحديث غير المناسب لمنصة العميل؛
6. يؤدي استخدام قنوات الاتصال وأجهزة وبرامج الحاسوب إلى مخاطر عدم استلام العميل لرسالة من الشركة (بما في ذلك الرسائل النصية)؛
7. عطل أو عدم تشغيل المنصة بما في ذلك منصة العميل.

7.7. من المحتمل أن يتكبد العميل خسائر مالية ناجمة عن تحقيق المخاطر آنفة الذكر، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام في حالة حدوث مثل هذه المخاطر ويكون العميل مسؤولاً عن جميع الخسائر ذات الصلة التي قد يتكبدتها، إلى الحد الذي يكون فيه كل ذلك غير راجع لإهمال الشركة الجسيم أو تقصيرها المتعمد.

8. منصة التداول

- 8.1. تخضع الشركة لسلطة تنظيم الأوراق المالية لدي سوق أبو ظبي العالمي. لا تخضع منصة التداول التي تستخدمها الشركة لنظام هيئة تنظيم الخدمات المالية أو أي هيئة تنظيمية للخدمات المالية.
- 8.2. يُحذّر العميل من أنه عند التداول في منصة إلكترونية فإنه يفترض مخاطر الخسارة المالية التي قد تكون نتيجة من بين أمور أخرى:

1. فشل أجهزة العميل وبرامجها الحاسوبية وضعف جودة الاتصال؛
2. فشل أو عطل، أو سوء استخدام أجهزة، أو برامج الشركة، أو العميل؛
3. العمل غير السليم لمعدات العميل؛
4. الإعداد الخاطئ لمنصة العميل؛
5. التحديثات المتأخرة لمنصة العميل.

- 8.3. يقر العميل بأنه لا يُسمح إلا بتعليمات واحدة في قائمة الانتظار في وقت واحدة. وبمجرد إرسال العميل للتعليمات يتم تجاهل أي تعليمات أخرى يرسلها العميل وتظهر رسالة "الطلبات مغلقة" حتى يتم تنفيذ التعليمات الأولى.
- 8.4. من المفهوم أن الاتصال بين منصة العميل وخادم الشركة قد ينقطع في مرحلة ما وقد لا تصل بعض عروض الأسعار إلى منصة العميل.
- 8.5. يقر العميل بأنه عندما يغلق العميل نافذة وضع / حذف الطلب أو نافذة فتح / إغلاق الصفقة، لن تُلغى التعليمات التي أرسلت إلى الخادم.
- 8.6. يمكن تنفيذ الأوامر واحدًا تلو الآخر أثناء التواجد في قائمة الانتظار. قد لا تُنفذ أوامر متعددة من نفس حساب العميل في نفس الوقت.
- 8.7. يقر العميل بأنه عندما يغلق العميل الطلب، فلن يتم إلغاؤه.
- 8.8. في حالة عدم استلام العميل لنتيجة تنفيذ الطلب الذي أرسله مسبقًا، ولكنه قرر تكرار الطلب، يجب على العميل قبول المخاطرة بإجراء عمليتين بدلاً من واحدة.
- 8.9. يقر العميل بأنه إذا نُفذ الطلب المعلق بالفعل، ولكن يرسل العميل تعليمات لتعديل مستواه، فإن التعليمات الوحيدة التي ستُنفذ هي التعليمات لتعديل مستويات إيقاف الخسارة و/ أو جني الأرباح في الصفقة المفتوحة عند إثارة الطلب المعلق.

9. التواصل بين العميل والشركة

9.1. يُلزم العميل بقبول مخاطر أي خسائر مالية ناجمة عن حقيقة أن العميل قد تلقى متأخرًا أو لم يتلق على الإطلاق أي إشعار من الشركة.

9.2. يقر العميل بأن المعلومات غير المشفرة المرسلة عبر البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مصرح به.

9.3. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية إذا كان بإمكان أطراف ثالثة غير مصرح لها الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية والوصول إلى البيانات عندما يُنقل ما ورد أعلاه بين الشركة والعميل أو عند استخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق الاتصال بالشبكة والهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

9.4. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن المخاطر المتعلقة برسائل البريد الإلكتروني الداخلية لنظام التداول عبر الإنترنت للشركة، غير المستلمة والتي أرسلت إلى العميل من قبل الشركة حيث يتم حذفها تلقائيًا في غضون 3 (ثلاثة) أيام تقويمية.

10. حالات الأسباب القهرية

10.1. في حال حدوث قوة قاهرة، قد لا تكون الشركة في وضع يسمح لها بترتيب تنفيذ طلبات العميل أو الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المبرمة مع العميل الموجودة في الشروط والأحكام. ونتيجة لذلك، وقد يتكبد العميل خسارة مالية.

10.2. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار من أي نوع كان من تلك الناجمة عن فشلها أو توقفها أو تأخرها في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية ما دام هذا الفشل أو التوقف أو التأخر ناجم عن حدوث قوة قاهرة.

11. الظروف غير الطبيعية للسوق

11.1. يقر العميل بأنه في ظل ظروف السوق غير الطبيعية، قد تُمد الفترة التي من خلالها تُنفذ الطلبات أو أنه من المستحيل تنفيذ الطلبات بالأسعار المعلنة أو من المحتمل ألا تُنفذ على الإطلاق.

11.2. تشمل ظروف السوق غير الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر، أوقات التقلبات السريعة في الأسعار، أو الارتفاع أو الانخفاض في جلسة تداول واحدة إلى حد أنه، بموجب قواعد الصرف ذات الصلة، يُعلق أو يُقيد التداول أو نقص السيولة أو قد يحدث هذا عند فتح جلسات التداول.

12. العملة الأجنبية

12.1. عندما يحدث تداول أداة مالية بعملة غير عملة بلد إقامة العميل، فإن أي تغييرات في أسعار الصرف من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي على قيمتها وسعرها وأدائها ومن الممكن أن تؤدي إلى خسائر للعميل.

13. تضارب المصالح

13.1. عندما تتعامل الشركة مع العميل، أو الشركة، أو الشريك، أو الشخص المعني، أو أي شخص آخر مرتبط بالشركة، قد يكون لديه مصلحة أو علاقة أو اتفاق مادي فيما يتعلق بالمعاملة / الطلب المعني أو أنه يتعارض مع مصلحة العميل.

13.2. يشتمل ما يلي على الظروف الرئيسية التي تشكل أو محتمل أن تؤدي إلى تضارب في المصالح التي تنطوي على مخاطر مادية بالحق ضرر بمصالح عميل واحد أو أكثر كنتيجة لتقديم خدمات الاستثمار:

13.3. يجوز لنظام الحوافز الخاص بالشركة مكافئة موظفيها بناءً على حجم التداول وما إلى ذلك؛

13.4. قد تستقبل أو تدفع الشركة حوافز من وإلى أطراف ثالثة بسبب إحالة عملاء جدد أو تداول العملاء.

13.5 لمزيد من المعلومات حول تضارب المصالح والإجراءات والضوابط التي تتبعها الشركة لإدارة تضارب المصالح المحدد، يرجى الرجوع إلى ملخص سياسة تضارب المصالح للشركة الموجود على موقع الشركة على الويب على [سياسة تضارب المصالح](#).

14. الملاءمة

14.1. تطلب الشركة من العميل اجتياز اختبار الملاءمة أثناء عملية تقديم الطلب وتحذر العميل إذا كان تداول عقود الفروقات غير مناسب له، بناءً على المعلومات المقدمة. أي قرار بفتح حساب تداول أم لا وما إذا كنت تتفهم المخاطر أم لا، يقع على عاتقك.

14.2. على عكس العقود مقابل الفروقات، تعتبر الأوراق المالية وخاصة أسهم الكيانات المدرجة أدوات مالية "غير معقدة". هذه ليست مناسبة للمستثمرين على المدى القصير. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي استثمار في الأدوات المالية، يحتاج العميل إلى فهم المخاطر التي ينطوي عليها فقدان استثماره بالكامل.

15. نصيحة وتوصية

15.1. عند تقديم الأوامر مع الشركة، لن تقدم الشركة المشورة للعميل حول مزايا معاملة معينة أو تعطيه أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل تقديم المشورة الاستثمارية في أي من الأدوات المالية التي تقدمها الشركة. العميل وحده سوف يدخل في المعاملات واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على حكمه الخاص. عند مطالبة الشركة بالدخول في أي معاملة، يقر العميل بأنه كان وحده المسؤول عن إجراء تقييمه المستقل والتحقق في مخاطر المعاملة. وهو يمثل أن لديه المعرفة الكافية وتطور السوق والمشورة المهنية والخبرة لإجراء تقييمه الخاص لمزايا ومخاطر أي معاملة. لا تقدم الشركة أي ضمان فيما يتعلق بمدى ملاءمة المنتجات المتداولة بموجب هذه الاتفاقية ولا تتحمل أي واجب ائتماني في علاقاتها مع العميل.

15.2. لن تكون الشركة تحت أي مسؤولية لتزويد العميل بأي مشورة قانونية أو ضريبية أو أخرى بشأن أي معاملة. يجب على العميل طلب مشورة خبير مستقل إذا كان لديه أي شك فيما إذا كان سيتكبد أي التزامات ضريبية. يُحذَر العميل بموجبه من أن قوانين الضرائب عرضة للتغيير من وقت لآخر.

15.3. يجوز للشركة، من وقت لآخر، ووفقاً لسلطتها التقديرية، تزويد العميل (أو في الرسائل الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو تزود المشتركين عبر موقعها الإلكتروني أو منصة التداول أو غير ذلك) بالمعلومات والتوصيات والأخبار تعليق السوق أو معلومات أخرى، ولكن ليس كخدمة.

أين تفعل الشركة ذلك؟

1. لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات؛
2. لا تقدم الشركة أي إقرار أو كفالة أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يتعلق بالضرائب أو العواقب القانونية لأي معاملة ذات صلة؛
3. تُقدم هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية الخاصة ولا ترقى إلى مستوى المشورة الاستثمارية أو العروض المالية غير المرغوب فيها للعميل؛
4. إذا كان المستند يحتوي على قيود على الشخص أو فئة الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الوثيقة أو الذين تُوزع عليهم، يوافق العميل على أنه لن يمررها إلى أي شخص أو أي فئة من الأشخاص؛
5. يوافق العميل على أنه قبل الإرسال، كان للشركة حق التصرف من تلقاء نفسها للاستفادة من المعلومات التي تستند إليها. لا تقدم الشركة إقرارات فيما يتعلق بوقت الاستلام من قبل العميل ولا يمكنها أن تضمن أنه سيتلقى هذه المعلومات في نفس الوقت مثل العملاء الآخرين.

15.4. من المفهوم أن تعليقات السوق أو الأخبار أو المعلومات الأخرى المقدمة أو التي توفرها الشركة عرضة للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار.

16. لا توجد ضمانات للربح

16.1. لا تقدم الشركة أي ضمانات للربح ولا لتجنب الخسائر عند تداول الأدوات المالية. لا تستطيع الشركة ضمان الأداء المستقبلي لحساب تداول العميل، أو الوعد بأي مستوى معين من الأداء، أو الوعد بأن قرارات أو استراتيجيات الاستثمار الخاصة بالعميل ستكون ناجحة/ مربحة. لم يتلق العميل أي ضمانات من هذا القبيل من الشركة أو من أي من ممثليها. يدرك العميل المخاطر الكامنة في تداول الأدوات المالية وهو قادر من الناحية المالية على تحمل هذه المخاطر وتحمل أي خسائر يتم تكبدها. يقر العميل ويوافق على أنه قد تكون هناك مخاطر إضافية أخرى بخلاف تلك السابق ذكرها.

16.2. يحقق 23.22 % من عملاء التجزئة النشطين الذين يتداولون مع الشركة أرباحًا خلال الأربعة أرباع الأخيرة من التقويم السنوي.